بواسطة التحكيم، وفي حالة لجوء أي من الطرفين للقضاء يجوز للطرف الأول الدفع أمام المحكمة بشرط التحكيم وهنا يتعيّن بل يتوجب على المحكمة عند التحقق بوجود شرط التحكيم شطب الدعوى، ولكن الدفع بوجود شرط التحكيم لا يكون في أي مرحلة كانت عليها الدعوى وإنما في الجلسة الأولى وإلاّ اعتبر أنّ هذا الطرف متنازلاً عن حقه في اللجوء للتحكيم لحسم النزاع.

وقد جاء في قانون التحكيم السوداني لسنة ٢٠٠٥م الذي نصّ على: (يجب على المحكمة التي رفع إليها نزاع يوجد بشأنه اتفاق تحكيم شطب الدعوى إذا دفع المدعى عليه في الجلسة الأولى للإجراءات بذلك وإلا يعتبر متنازلاً عن حقه في الدفع بشرط التحكيم)[١].

وبناءً على هذه المادة فإن المحكمة تقوم بشطب الدعوى لعدم الاختصاص لوجود شرط التحكيم وليس لها إحالتها للتحكيم إنّما شطبها.

الصورة الثانية: مشارطة التحكيم:

هي اتفاق المتنازعين على إحالة النزاع القائم بينهما للتحكيم والمشارطة تكون دائماً بعد قيام النزاع حتى يعرض النزاع أمام أية محكمه طبيعية مختصة بنظر الدعوى وفي حالة أن يكون النزاع أمام المحكمة واتفق الطرفان على إحالة النزاع للتحكيم وكان ذلك أثناء نظر الدعوى فعلى المحكمة أن تقوم بوقف إجراءات نظر الدعوى وتحيل النزاع للتحكيم، وقد نص قانون التحكيم السوداني على: (إذا تم الاتفاق على التحكيم أثناء نظر المحكمة للدعوى فعلى المحكمة وقف إجراءات الدعوى وإحالة النزاع للتحكيم ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة اتفاق مكتوب)[٢].

ومن هنا يتبيّن الفرق بين كل من شرط التحكيم ومشارطة التحكيم وذلك في الآتي:

(١) - قانون التحكيم السوداني لسنة ٢٠٠٥م المادة (٩).

(٢) - قانون التحكيم السوداني لسنة ٢٠٠٥م المادة (١٠).

أولاً: شرط التحكيم يتعلق بنزاع محتمل وقوعه في المستقبل منصوص عليه في العقد أو خارجه في وثيقة تسمى اتفاق التحكيم، أمّا مشارطة التحكيم تتعلق بنزاع قائم فعلاً بين الطرفين.

ثانياً: شرط التحكيم أكثر شيوعاً في التطبيق من الناحية العملية لأنّه يبرم بين الطرفين في وقت يسود بينهما الود بعكس المشارطة التي تبرم بعد وقوع النزاع.

المبحث الثالث

حكم اتفاق التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون

المطلب الأول: شروط صحة اتفاق التحكيم في الفقه:

إن اتفاق التحكيم، سواء كان شرط تحكيم أو مشارطة تحكيم لابد له من شروط يجب توافرها فيه ليكون صحيحاً، هذه الشروط منها ما يتعلق بالمتعاقدين كالأهلية والرضا ومنه ما يتعلق بموضوع النزاع

أولاً: الأهلية:

إنّ الاتفاق التحكيمي بوصفه عقداً لا يتصور وجوده من غير عاقد، حيث أن العاقد هو ركيزة التعاقد، ولكن ليس كل إنسان صالحاً لإبرام العقود، لذا لابد أن تتوفر لديه الأهلية اللازمة لإبرام العقود، سواء أبرم العقد بالأصالة عن نفسه أو بالوكالة القانونية والشرعية عن غيره[1].

والأهلية هي: صلاحية الإنسان بأن تكون له حقوق وصلاحيات لاستعمالها[2]، وتنقسم إلى قسمين: أهلية الوجوب وأهلية الأداء:

فأهلية الوجوب هي: صلاحية الإنسان لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والواجبات وتبدأ من حياة الجنين في رحم أمه وتنتهي بالموت، ولكنها لدى الجنين تكون ناقصة وتثبت له بعض الحقوق المالية وتتوقف على ولادته حياً كحقه في الميراث واستحقاق الوصية.

(١) - التحكيم الاسلامي في نظام غير إسلامي، سميره الزعيم المنجد منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ص ٩٧.

(٢) - نظرية العقد، د- عبدالرازق السنهوري الجزء الأول ، ص ٣١٤، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي بيروت ١٩٨٨م.

أما الحقوق التي ترتب عليه التزاماً كالشراء مثلاً والبيع لا تثبت له فذمة الجنين صالحه لاكتساب الحقوق دون تحمل الالتزامات، بيد أن هذه الأهلية تصبح كاملة بالحياة، إذ يكون صاحبها صالحاً لاكتساب الحقوق المالية والتزام بالواجبات وهي الحقوق التي يكون أداؤها عنه من ماله كنفقة الأقارب.

أهلية الأداء: وهي صلاحية الإنسان على صدور التصرّفات على وجه يعتدبه شرعاً[1] وهي نوعان: ناقصة وكاملة، وتكون أهلية الأداء ناقصة في مرحلة التمييز أي ما بين تمام السابعة حتى البلوغ، وفي هذه المرحلة يتوقف تصرف الشخص على رأي غيره، وتصبح كاملة عند البلوغ بحيث يصبح تصرّف الشخص حراً في مباشرة جمع التصرفات بنفسه في وجه يعتد به شرعاً دون حاجه إلى غيره.

وجمهور الفقهاء يشترطون أن يتوفّر في المتعاقدين العقل ولا يشترط عندهم البلوغ بل يكفي التمييز، ولذلك فإنّ عقده يكون صحيحاً بشرط إجازة الولي أو الوصي[2].

أمّا الشافعية فقد اعتبروا أنّ الصغير سواء كان ممّيزاً أو غير مميّز لا يصلح لإنشاء العقود[3].

ومن خلال أقوال الفقهاء وآرائهم السابقة يبدو أنّ ما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو الراجح لدى الباحث وبما أنّ اتفاق التحكيم من العقود غير المسماة في الفقه الإسلامي، فلم تكن هناك أي شروط أخرى خاصة تتعلّق بأهلية المتعاقدين في الاتفاق التحكيمي، بل يجب أن تتوفر فيهما الأهلية وذلك بأن يتوفر فيها العقل والتمييز حسب ما ذهب إليه جمهور الفقهاء في المتعاقدين وهو المختار.

ثانياً: الرضا:اتفاق التحكيم كغيره من العقود يتوجب لصحته أن يكون هنالك رضاً من كلا الطرفين المتعاقدين، بصوره خالية من عيوب الرضا، فالأصل في العقود رضا

(١) - موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته وهبه الزحيلي، الجزء الرابع ص ٢٩٦٠ وما يليها.

(٢) - فتح القدير للكمال بن همام، الجزء السادس، ص ٢٤٨، المفتي، لابن قدامة الجزء الرابع، ص ٢٧٤، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الجزء الثاني، ص ٢٧٨.

(٣) - موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته، د- وهبه الزحيلي، مرجع سابق ص ٢٢٣، ٣٣٣، ٣٣٤.

المتعاقدين لقوله تعالى:﴿وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ (١)، ولقوله ﷺ: (إنما البيع عن تراض)(٢).

فالرضى يعبّر عنه بصيغة العقد وبتطابق الإرادتين (الإيجاب والقبول) في مجلس العقد، وهذه الصيغة أما أن تكون باللفظ أو الكتابة أو غير ذلك(٣)، وإذا تحقق وجود الرضى، وعيوب الرضى ليس لها مجال عملي كبير للتطبيق في نطاق الاتفاق التحكيمي فالغلط والخداع في شخص المحكّم أو في صفة من صفاته، والغلط الواقع في الشخص في الفقه الإسلامي إذا كان هذا الشخص له محل اعتبار في التعاقد يؤدي إلى إبطال العقد(٤)، أما الخداع الذي يهدف إلى إيقاع المتعاقد في الغلط الذي يدفعه إلى التعاقد فلا يؤدي في الفقه الإسلامي إلى إبطال التعاقد، ولكن يكون للمتعاقد الذي وقع عليه خيار فسخ العقد أو إمضائه(٥)، وأمّا حكم الإكراه فيؤدي الرأي الظاهر عند الأحناف والشافعية، أي فساد العقد، وأمّا في مذهب الإمام مالك فإن جزاء الإكراه عدم لزوم العقد مثل سائر عيوب الإرادة(٦).

عليه يمكن القول بأنّه متى تطابق الإيجاب والقبول بين المتعاقدين في الاتفاق التحكيمي وكانت إرادتهما خالية من العيوب وكانوا يتمتّعون بالأهلية اللازمة لإجراء هذا العقد كان اتفاق التحكيم صحيحاً إذا كانت الموضوعات التي اشتمل عليها الاتفاق قابلة للتحكيم.

ثالثاً: أن يكون موضوع الاتفاق قابل للتحكيم:

اختلف الفقهاء فيما يجوز فيه التحكيم ومما لا يجوز فيه على النحو التالي:

(١) -سورة النساء من الآية ٢.

(٢) - رواه ابن ماجه ٧٣٣/٢، في كتاب التجارات، باب (١٨)، بيع الخيار حديث رقم ٢١٨٥.

(٣) - مصادر الحق في الفقه الإسلامي د- عبدالرازق السنهوري، الجزء الأول، ص ٨٤.

(٤) - مصادر الحق في الفقه الإسلامي، د- عبدالرازق السنهوري، الجزء الثاني، ص ١٢٧-١٤٣.

(٥) - مصادر الحق في الفقه الإسلامي للسنهوري، مرجع سابق الجزء الثاني، ص ١٥١-١٥٢.

(٦) - موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق ص ٣٠٦٦-٣٠٦٧.

الأحناف: يرى الأحناف أن التحكيم في منزلة الصلح، فما يجوز فيه الصلح يجوز فيه التحكيم وبالتالي يجوز التحكيم في أي نزاع ماعدا الحدود والقصاص فيما دون النفس والدية على العاقلة[١].

وحجتهم في أن التحكيم لا يجوز في الحدود بأنها حق لله تعالى كما أنّ حكم التحكيم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح، فلا تجوز بالتحكيم[٢]، كما أنّ حكم المحكّم حجه فقط في حق الذين حكّماه وليس حجه في حق غير المحكّمين فيكون في هذا شبهة والقصاص والحدود تدرأ بالشبهات.

المالكية: المالكية التحكيم جائز عندهم في الأموال والجراح ولكن لا يجوز التحكيم في المسائل المتعلقة بحق الله تعالى كالحدود والمتعلقة بالغير كاللعان والولاء لشخص على أخر والنسب كإثباته ونفيه[٣].

الشافعية: اختلف الشافعية على ما يجوز التحكيم فيه ومالا يجوز على ثلاثة أقوال:

الأول: أنّ التحكيم جائز في كل شيء كالمولى من جهة للإمام[٤].

الثاني:أن التحكيم جائز في غير حدود الله، وكذا حقوق الله المالية التي ليس لها طالب معيّن كالزكاة.

الثالث: أنّ التحكيم جائز في الأموال فقط.

الحنابلة: فقهاء الحنابلة يرون أن حكم المحكّم ينفّذ في جميع الأحكام إلا في أربعه هي الزواج، اللعان، القذف، القصاص.

عليه وباستعراض أراء الفقهاء السابقة نجد أنّه لا خلاف بينهم على جواز التحكيم في الأموال، وما يجري مجراها وماعدا ذلك كحقوق الله المالية وحدوده لا يجوز فيها التحكيم، وهو المختار.

(١) - بدائع الصنائع، مرجع سابق الجزء السابع، ص ٣.

(٢) - أدب القاضي لابن مازة الجزء الرابع ص ٦٣.

(٣) - تبصرة الحكّام الجزء الثاني ص ٤٣،٥٥،٤٤، المنتقى شرح الموطأ الجزء الخامس ص ٢٢٨، حاشية الخرشي الجزء الخامس ص ٢٩٩.

(٤) - روضة الطالبين الجزء الحادي عشر الصفحة ٢٦٢، مغني المحتاج الجزء الرابع ص ٣٧٩.

المطلب الثاني: شروط صحةاتفاق التحكيم في القانون

إنّ قانون التحكيم السوداني لسنة٢٠٠٥م لم ينص على شروط صحة للاتفاق التحكيمي ولم ينص كذلك على اشتراط توفر أهلية معينة لدى المتعاقدين ومعنى ذلك أنّه يتوجب العودة لقانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤ باعتبار أنّ اتفاق التحكيم عقد كسائر العقود الأخرى (رضائي ملزم للجانبين ينعقد بالإيجاب والقبول) وإذا كان ذلك وبهذه الصفة لابد أن تتوافر الشروط التي يتطلبها القانون وهي محل إجماع بين معظم التشريعات، ومن هذه الشروط الأهلية اللازمة للاتفاق والرضا وانتفاء شبهة الرضا وتوافر المحل ومشروعيته وسببه.

أولاً: ألأهلية:

فإذا أبرم الصبي غير المميزاتفاق على حل النزاع بينه والطرف الآخر عن طريق التحكيم يكون هذا العقد قابلاً للإبطال إذا كان لغير مصلحته حسب قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤م[١]، وقانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة ١٩٩١م[٢]،ومثله القاصر حيث يظل عقد التحكيم بينه وبين الطرف الأخر قابلاً للإبطال لمصلحته عند بلوغه سن الرشد، كذلك السفيه وذي الغفلة والمجنون والمعتوه إذا تم هذا الاتفاق بعد قرار الحجر عليه، على أنّ الأمر ليس على إطلاقه بل يتولى شؤون هؤلاء الوصي أو القيّم بحسب الحال لكن لا يجوز لهما عقداتفاق تحكيم إلا بإذن من المحكمة (حسب القانون السوداني) وإلا كان الاتفاق قابلاً للإبطال إذا كان في غير مصلحة ناقص الأهلية.

ومعظم التشريعات الوطنية قد تناولت موضوع الأهلية ونصّت عليه المواد الأولى من القواعد المتعلقة بالتحكيم كالقانون الأردني[٣]،كذلك نظام التحكيم السعودي[٤]،كذلك القانون التونسي[٥]،الذي ينص على:(لا يصح التحكيم إلا ممّن له

(١) - راجع قانون المعاملات المدنية السوداني المادة (٥٥).

(٢) - راجع قانون الأحوال الشخصية السوداني المادة (٢١٧).

(٣) - قانون التحكيم الأردني لسنة ٢٠٠١ المادة (١١).

(٤) - نظام التحكيم السعودي المادة ٢،لا يقبل التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ولا يصح الاتفاق على التحكيم إلا ممّن له أهلية التصرف).

(٥) - قانون التحكيم التونسي المادة (٢٥٩).

أهلية التصرف في حقوقه ولا يصح تحكيم القاصر أو المحجور عليه أو المفلس أو المحروم من حقوقه.

ثانياً الرضا:

عقد التحكيم عقد رضائي يجب أن لا يشوبه أي عيب من عيوب الرضا التي تتمثل في الإكراه والغلط والغبن، هذا الرضا لابّد أن يكون بتعبير صريح في العقد أو في الاتفاق اللاحق بحيث لا يستطيع أحدٌ أن يتحلل منه تطبيقاً للقاعدة الفقهية: (من سعى في نقض ما تم على يديه فسعيه مردود عليه) وقاعدة: (العقد شريعة المتعاقدين) وإذا شاب اتفاق التحكيم أي عيب من عيوب الرضا سيصبح كل أثر ينتج عن اتفاق التحكيم باطلاً ويكون ذلك بطلب من المتضرر لإبطال الاتفاق.

ولتفادي عيوب الرضا في عقد التحكيم تطلب بعض التشريعات اشتراط كتابة الاتفاق ولا يصبح عقد التحكيم نافذاً إلا بالكتابة[١]، إلا أنّ بعض التشريعات ذهبت إلى أنّ الكتابة مطلوبة للإثبات فقط وليس الانعقاد[٢].

أمّا القانون السوداني[٣]، فقد اشترط لصحة اتفاق التحكيم الكتابة وإلا يكون باطلاً بل واعتبر تبادل الرسائل بين أطراف الاتفاق عبر الوسائل المختلفة يأخذ حكم كتابة الاتفاق فقد نصّ على: (يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً، ويكون في حكم الكتابة الرسائل المتبادلة بين الطرفين عبر وسائل الاتصال المختلفة)، وفي تقديرنا أنّ الكتابة وما في حكمها حسب ما ذهب إليه المشرِّع السوداني من الأهمية بمكان لتمام صحة اتفاق التحكيم وهي من الشروط الكلية.

ثالثاً: المحل:

محل الإنفاق هو النزاع وهو العلاقة الموضوعية التي يراد حسم النزاع بشأنها ويجب أن تتوافر في هذا المحل الشروط العامة وهي: أن يكون المحل ممكناً ومعيناً تعييناً نافياً للجهالة سواء كان في شرط أو مشارطة التحكيم وكذلك يجب ألا

(١) - راجع قانون التحكيم العراقي المادة (١٥٢).

(٢) - راجع قانون التحكيم السوري المادة (٥٠٩).

(٣) - قانون التحكيم السوداني لسنة ٢٠٠٥، المادة (٨).

يخالف الاتفاق النظام العام ولا يكون في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح حسب ما ذهب إليه قانون المعاملات المدنية السوداني وبعض التشريعات الوطنية الخاصة بالتحكيم.

مما ذكر جميعاً فإنّ المرجع في تقرير صحة شروط اتفاق التحكيم في ذاته وترتيبه لآثاره هي قواعد القانون الواجب التطبيق وهو قانون الدولة المتفق على إجراء التحكيم فيها.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسّر لي هذا البحث فكان الوصول إلى الخاتمة يزيل عسر الطريق ومشقة البحث وهآنذا أقدم أهم النتاج والتوصيات التي توصّل إليها الباحث وتتلخص في الآتي:

النتائج:

١- الخروج بتعريف شامل لاتفاق التحكيم يستوعب العناصر والصور الرئيسية جميعها لمصطلح اتفاق التحكيم وهواتفاق ذوي الشأن بمناسبة عقد مدني، تجاري أو بدون عقد بمقتضاه يتم عرض نزاع معيّن قائم بالفعل أو منازعات مستقبليه تثور بصدد تفسير هذا العقد أو صحته أو تنفيذه على أشخاص تتوافر فيهم الثقة والنزاهة والحيدة ليتولوا هم النزاع دون اللجوء لمحكمة الدولة المختصة أصلاً بنظر النزاع.

٢- الفقه الإسلامي لا يضيق باتفاق التحكيم بصورتيه (شرط التحكيم ومشارطة التحكيم) وباعتبارهما وسيله لفض النزاع وفيه منفعة للعاقدين، أو تحقق لهما سرعة وكفاءة الفصل في النزاع.

٣- شرط التحكيم شرط صحيح حتى عند من يضّيقون من نطاق الشروط العقدية كالأحناف لأنّه يقتضيه العقد، ويلائم مقتضاه ولو كان سابقاً للنزاع، إذ لا يتضّمن غرراً ولا مغامرة وليس فيه زيادة منفعة لأحد العاقدين ولا يتضّمن ربا، فضلاً على ذلك أنّه جرى به التعامل فصار عرفاً.

٤- استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي صحة وبقاءً وانتهاءً حسب القواعد الفقهية.

التوصيات:

١- يوصى الباحث بالاهتمام والتعرّف على كتب الفقه الإسلامي ومعرفة النوازل وإيجاد النظائر لها في كتب الفقه الإسلامي القديمة ثم استخراج الأحكام بناءً على ذلك.

٢- يوصى الباحث الأشخاص باللجوء لاتفاق التحكيم بصورتيه في معاملاتهم كوسيلة لحسم ما قد ينشأ بينهم من نزاع مستقبلي أو الذي نشأ بالفعل، لما فيه من سرعة وكفاءة الفصل في النزاع.

٣- يوصى الباحث بالعناية والدراسة لقواعد الفقه الكلية والتي يمكن من خلالها التعرّف على كنوز الفقه الإسلامي وبناء الجزئيات على الكلّيات.

الدلالات اللُغوية لأسماء سورة الفاتحة وتراكيبها

أ.د.محمد الفاتح زين العابدين أحمد۞

۞- أستاذ علم اللغة ، كلية التربية، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم.

ملخص البحث

تتلخص هذه الدراسة في توضيح دلالة أسماء فاتحة الكتاب والوقوف على جانب مهم من البناءات اللغوية والتي تلتقي عندها الأصوات والأبنية لتتشكل في قوالب لغوية وعبارات ليتجسد نظام الجمل والتراكيب في بحثنا عن المستوى النحوي ودوره في تقريب المعنى وإبانة الدلالة من بين آي السورة الكريمة وبما يتطلبه علم اللغة قديماً وحديثاً في استخدام اللغة للبحث عن المعنى على النهج الوصفي التحليلي التطبيقي.

ويشتمل البحث على ثلاثة مباحث فالأول منه بعنوان توضيح دلالة أسماء فاتحة الكتاب، والثاني عن دراسة النحو والتراكيب، والثالث عن الدلالات والمعاني القرآنية ومناقشتها بغية الوصول إلى دلالاتها ومعانيها ثم كانت نهاية البحث بالخاتمة التي احتوت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث والتي تتجسَّد في توضيح الدلالات اللغوية لأسماء سورة الفاتحة وتراكيبها.

Abstract

This study clarified the significance of Al-Fatihah (Opening of the Book) names and stood on the important aspect of language constructs, which converge sounds and structures to form in the molds of language and phrases to materialize sentences and compositions system in our search for grammar level and its role in bringing the meaning to indicate the significance of Qura'n verses as required by linguistics old and new in the use of language to search for meaning on the descriptive and analytical and applied approach.. The research includes three sections.the first entitled clarification the significance of Al Fatihah(Opening of the Book) names, and the second for the study of grammar, compositions, and the third on the connotations and meanings of Quranic and discussion in order to reach their implications and their meanings. The end of the search contained the most important findings of the research, which is embodied in clarifying.

مقدمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه وسلم قال تعالى:﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*الرَّحْمـنِ الرَّحِيمِ*مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ*إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ* ﴾ (١).

أمابعد:

فاتحة الكتاب هي أم القرآن وهي السبع المثاني " أي مشتقة من الثناء لما فيها من الثناء على الله تعالى ويحتمل أن يكون من التثنية لأن الله سبحانه وتعالى استثناها في كل ركعات الصلاة في اليوم والليلة فهي مليئة باللغة والآداب والفوائد"(٢) والمعلوم أن كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى هي فاتحة الكتاب من غير خلاف بين العلماء وسميت بذلك لأنها تفتتح قراءة القرآن لفظاً ويفتح بها الكتاب الكريم في المصحف خطاً وهي كذلك أم الكتاب قال تعالى:﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾(٣)،وهي القرآن العظيم لتضمنها جميع علوم القرآن لأن فيها الأمر بالعبادات والإخلاص وغير ذلك من المسميات التي نقف عندها بإذن الله وفضلاً عن ذلك فالبحث في لغتها وتراكيبها من الأهمية بمكان لأنه في إيفاء قراءتها أداء للصلاة وصلاح في سائر الأعمال والعبادات وعلى هذا جاء البحث موسوماً بعنوان "**الدلالات اللغوية لأسماء فاتحة الكتاب وتراكيبها**"،والبحث في مجمله يعتمد على الدراسة التي يكون فيها الربط بين المباحث اللغوية القديمة والحديثة في تحليل النصوص ومناقشتها والوصول إلى نتائجها.

أهداف البحث:

١- دعم الدرس اللغوي الحديث بالشواهد القرآنية.

(١)-فاتحة الكتاب الآيات ٢، ٣، ٤، ٥.

(٢)-خزينة الأسرار، السيد محمد حنفي، ص ٩٧.

(٣)- سورة الزخرف الآية ٤.

٢- توضيح أسماء فاتحة الكتاب لأنها المدخل إلى سور القرآن.

٣- دراسة وتحليل التراكيب القرآنية في فاتحة الكتاب.

٤- التوصل إلى المعاني الدلالية من خلال التراكيب والجوانب الإعرابية.

٥- الربط بين المباحث اللغوية القديمة والحديثة في تحليل النصوص القرآنية.

مشكلة البحث:

المزيد من الدراسة والاهتمام بفاتحة الكتاب والتعرف على العديد من أسمائها والوقوف على تركيبها وتوضيح دلالتها وشرح معانيها نظراً لأهميتها ومكانتها في الصلاة والعبادات .

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي في تدبره لآي القرآن وبما يخص فاتحة الكتاب "السبع المثاني".

الصعوبات التي واجهت البحث:

آيات القرآن من القدسية بمكان، وهذا ما يتطلب الدقة والاحتراز في تحليل الآيات وشرحها والوقوف على معانيها.

حول السورة الكريمة :

١- أجمعت الأمة على أن فاتحة الكتاب سبع آيات إلا ما روي عن حسين الجعفري أنها ست آيات وهذا شاذ وما روي عن عمر بن عبيد أنه جعل﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١]، آية وعلى هذا تكون ثمان آيات وهذا شاذ ودليل أنها سبع آيات: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[٢].

(١)- فاتحة الكتاب ، الآية ٥.

(٢)- سورة الحجر ، الآية ٨٧.

٢- لقد اختلف أهي مكية أم مدنية؟ فقال ابن عباس وقتادة وأبو العالية والريحاني واسمه رفيع وغيرهم هي مكية، وقال أبو هريرة ومجاهد وعطاء بن ياسر والزهري هي مدنية وقد نزل نصفها بمكة ونصفها الآخر بالمدينة والأول أصح ودليل ذلك ما ورد في سورة الحجر الآية التي سبق ذكرها.

٣- اختلف الناس في أول ما نزل من القرآن فقيل المدثر وقيل اقرأ وقيل الفاتحة.

٤- قال الشافعي (رحمه الله) فيما حكي عن البوطي واحمد بن حنبل لا تجزئ أحدا صلاة حتى يقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة وعلى هذا فالفاتحة متعينة في كل ركعة من ركعات الصلاة.

٥- ولكل ما تقدم يلزم على المؤمن أن يجهد نفسه في تعلم فاتحة الكتاب وقراءتها قراءة صحيحة وتدبرها وإدراك فوائدها وآدابها[١].

(١)- أنظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت: ٣٧٠هـ، مؤسسة مناهل الفرقان، م١، ص٩.

المبحث الأول

توضيح دلالة أسماء فاتحة الكتاب

أسماء فاتحة الكتاب هي ثلاثون اسماً ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأسماء الآتية:

الأول:الحمد، لأنها ذكر للحمد، وعن ابن عباس في قوله تعالى:﴿الْحَمْدُ للهِ﴾ يقول الشكر لله ويقال الشكر والوحدانية والإلهية لله[1]، والحمد من مصادر الثلاثي (حَمَدَ)، والحمد قول والشكر فعل.

الثاني :فاتحة الكتاب، من غير خلاف بين العلماء وسميت بذلك لأنها تفتتح بها الصلوات وتؤدي بها العبادات، وهي اسم فاعل من الثلاثي (فَتَحَ) الذي منه (فاتِح) وأضيفت التاء للدلالة على السورة.

الثالث :أم الكتاب، قال الحسن: أم الكتاب الحلال والحرام قال تعالى:﴿آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[2]،وقال آنس و ابن سيرين: أم الكتاب اسم اللوح المحفوظ) قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[3]، وأم الكتاب هنا اسم كنية بدأ بـ"أم" أي أن ما في الكتاب العظيم تابع لها.

الرابع : أم القرآن، وسميت أم القرآن لأنه يبتدأ بكتابتها في المصاحف، ويبدأ بقراءتها في الصلاة، وقيل: أم القرى مكة وأم خرسان مرو، وأم القرآن: سورة الحمد،وقيل سميت أم القرآن لأنها أوله متضمنة لجميع علومه، وبه سميت مكة أم القرى لأنها أول الأرض، ولأن القرآن العظيم بآياته وسوره تابع لها في الصلوات المكتوبات.

الخامس : المثاني، سميت بذلك لأنها تثني في كل ركعة، وقيل: سميت بذلك لأنها استثنيت لهذه الأمة فلم تنزل على أحد قبلها وكذلك تثنى بسور القرآن في الصلاة.

(١)- خزينة الأسرار / السيد محمد حقي / ص ٩٧ .

(٢)- سورة آل عمران، الآية ٧.

(٣) - سورة الزخرف ، الآية ٤.

السادس:القرآن العظيم، سميت بذلك لتضمينها جميع علوم القرآن ، وذلك لأنها اشتملت على الثناء والإخلاص فيها والاعتراف بالعجز عن القيام بشيء منها إلا بإعانته تعالى، وعلى الابتهال إليه في الهداية إلى الصراط المستقيم، وكفاية أحوال الناكثين، وعلى بيانه عاقبة الجاحدين .

السابع: الشفاء، أي من مصدر الثلاثي (شفا) والذي منه (شفاء)، فهي السورة الشافية، قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاء ﴾[1] ،وفاتحة الكتاب من القرآن فهي شفاء لما في الصدور وراحة للقلوب.

الثامن:الرقية،ولطالما هي شافية فهي رقية وتعويذة من الشيطان الرجيم، فالرقية هي التعويذة والتحصين.

التاسع: الأساس، شكا رجل إلى الشعبي وجع الخاصرة، فقال: عليك بأساس القرآن فاتحة الكتاب، سمعت ابن عباس يقول: لكل شيء أساس وأساس الدنيا مكة وأساس السموات غريب وهو السماء السابعة، وأساس الأرض عجيباً، وهي الأرض السابعة السفلى، وأساس الجنان جنة عدن، وهي سرة الجنان عليها أسست الجنة، وأساس النار جهنم وهي الدركة السابعة السفلى عليها أسست الدركات، وأساس الخلق آدم، وأساس الأنبياء نوح، وأساس بني إسرائيل يعقوب وأساس الكتب القرآن، وأساس القرآن الفاتحة، وأساس الفاتحة بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا اعتليت أو اشتكيت فعليك بالفاتحة تشفى[2] فهي أساس وشفاء.

العاشر :الوافية، فهي الوافية، أي أنها دائماً تقرأ كاملة، فلا يجزئ نصفها أو بعض آياتها.

الحادي عشر:الكافية، فهي أيضاً من كفا فهو كافٍ وهي كافية، لأنها تكفي عن سواها ولا يكفي سواها عنها.

---

(١)- سورة الإسراء: الآية (٨٢).

(٢)- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ ١٢٧٣م، مؤسسة مناهل العرفان،م١، ص١١ -١٣.

وهكذا فدلالات سورة الفاتحة في أسمائها مدخل مهم لآي القرآن، والتي وقفنا على بعض دلالاتها هي من أشهر مسمياتها، وكثرة الأسماء دلالة على عظم المسمى، ومن أسمائها كذلك: سورة الصلاة، فالصلوات متعينة بها، فلا تقام صلاة من الصلوات من غير فاتحة الكتاب.

ونحن في السودان نسميها سورة (الْحَمْدُ) أخذاً ببداية آياتها﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ،وفي الحقيقة أن هذه الأسماء تظل تدور في معاني هذه السورة التي بدأت بالحمد والثناء لله وذكر صفاته فهو الرحمن الرحيم، فكانت هي فاتحة القرآن العظيم، وفاتحة بالحمد والثناء لله رب العالمين، وذاكرة للوحدانية مفتاح العقيدة والإيمان إلى أن وصلت إلى ختام آياتها بسبع من المثاني العظيم والقرآن الكريم.

المبحث الثاني

دراسة النحو والتراكيب

النحو في اللغة القصد يقال نحوت نحوك إذا قصدتك فقد حدّه ابن جني(ت، ٣٠٢هـ)(انتحاء سمت كلام العرب في تعرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسبة والتركيب وغير ذلك ليحلق أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وان لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها)[(١)].

وفي علم اللغة الحديث يسمي بعلم (Syntax) وهو ما يقابل علم النظم الذي يعنى بدراسة التراكيب والعلاقات بين عناصر الجمل والقواعد التي تحكم تعاقب تلك العناصر وترتيبها[(٢)].

أولاً: تحليل التراكيب والإعراب:

عندما نقف على دراسة وتحليل التراكيب لا بد أن نتبيَّن الإعراب في فاتحة الكتاب، لأن الإعراب هو وجه المعنى ومن خلال الإعراب الصحيح نتبيَّن الدلالات الواضحة لأي

(١)- الخصائص ،ابن جني ، ج١ ،ص ٤٣ .

(٢)- دور البينة الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ، د لطيفة إبراهيم، ص ١٣٨ .

نص من النصوص... ولا يمكن أن تصل إلى المعنى إلا من بين التراكيب.. فالوجوه الإعرابية تزيد المعاني قوة إلى قوتها انظر قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾.﴿بِسْمِ﴾جر بباء الصفة وهي زائدة، فإن قيل:ما وضع الباء من بسم الله ؟ ففي ذلك ثلاث أجوبة: قال الكسائي لا موضع للباء لأنها أداء فقال الفراء : موضع الباء نصب على تقدير: (بِسْمِ اللهِ) فقال البصريون: موضوع الباء رفع الابتداء أو بخبر الابتداء، فكان التقديم أو كلامي باسم الله أو باسم أول كلامي ، وعلامة الجر في (بِسْمِ) كسر الميم ولا تنون لأنه مضاف، فإن قيل لم أسقطت الألف في (بِسْم) والأصل (باسم) ؟ فقل : لأنها كثرت على ألسنة العرب عند الأكل والشرب والقيام ، فحذفت الألف اختصاراً من الخط لأنها وصل ساقطة في اللفظ.

ولفظ الجلالة:﴿الله﴾ لإضافة الاسم إليه، والأصل باسم الإله، فحذفت الهمزة اختصاراً وأدغمت اللام في اللام، والحروف يقابلها في علم اللغة الحديث (الفونيم) وهو أصغر وحدة صوتية ليس لها معنى، ولكنها إذا ارتبطت بالتراكيب كانت لها دلالتها ومعانيها كما رأينا سابقاً.

قوله تعالى:﴿الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ صفتان لله تعالى وعلامة جرهما كسرة النون والميم(١).

قوله تعالى:﴿الحَمْدُ﴾رفع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره، فإن قيل لِمَ رفع الابتداء فقل: لأن الابتداء أول الكلام، والرفع أول الإعراب فاتبع الأول فقرأ الحمد لله بكسر الدال إتباع الكسر الكسر، وذلك لأن الدال مضمومة وبعد لام الإضافة مكسورة فكرهوا أن يخرجوا من ضم على كسر فاتبعوا الكسر الكسر، وقُرأ (الْحَمْدُ للهِ) بضم اسم الجلالة "الله" اتبع الضم الضم، كما اتبع الكسر الكسر، ويجوز في النحو الحمد لله بفتح الدال أي أن تجعله مصدراً لـ"حمدت أحمد حمداً فأنا

(١)- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،أبو عبد الله بن أحمد المتوفى سنة ٣٧٠هـ ، ص ٢٠-٣٠ .

حامد"، ودخلت الألف واللام تخصيصاً قال تعالى:﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[1]، أي اضربوا، وقرأ عيسى بن عمر:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[2]، أي فاصبروا صبراً.

وهذه الوجوه الأربعة في الحمد وإن كانت شائعة في العرب لا يقرأ بشيء من ذلك إلا بما عليه الناس في كل مصر، (الحمدُ لِله) بضم الدال وكسر اللام وهذه في علم اللغة الحديث تسمى بالحركات القصيرة وهي الفتحة والضمة والكسرة.

قوله تعالى: ﴿للّهِ﴾ حرف اللام الزائد، لأن الأصل اللّه بلامين ثم دخلت لام الملك، تسمى لام التحقيق أي استحق اللّه الحمد فلام الأولى لأمر الملك والثانية دخلت مع الألف للتعريف والثالثة لام الجلالة، ثم دخلت الألف واللام، ففي (للّه) ثلاث لامات، غير أن الخط بلامين كراهية لاجتماع ثلاث صور وعلامة جره كسرة الهاء فإن قدمت أو أخرت فالإعراب والمعنى سواء للّه الحمد والحمد للّه والتقديم والتأخير جزء من عناصر التراكيب النحوية.

قوله تعالى: ﴿رَبِّ﴾ نعت للّه أو بدل منه والرب في اللغة السيد والمالك وشددت الباء لأنهما بائين من ربيت أو رب اسم مشترك يقال رب الضيعة ورب الدار ولا يقال الرب بالألف واللام إلا للّه تعالى أو بالإضافة كما في السورة﴿ الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾.

قوله تعالى:﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ جر بالإضافة، علامة جره الياء التي قبل النون، وفي الياء ثلاث علامات علامة الجر، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير وفتحت النون لالتقاء الساكنين (النون والياء) ونون الجميع إذا كان الجمع جمع سلامة على هجائين مفتوحة أبدا نون الاثنين مكسورة أبدا للفرق بينهما)[3].

قوله تعالى:﴿ الرَّحْمنِ ﴾ جر صفة للّه تعالى.

قوله تعالى:﴿ الرَّحِيمِ ﴾ جر صفة للّه تعالى.

(١) - سورة محمد، الآية ٤.

(٢)- سورة يوسف، الآية ٨٣.

(٣) - إعراب القرآن لدرويش ج١، ص ٦.

قوله تعالى:﴿مَالِكِ﴾: مالك جر نعت للّه (علامة جره الكسرة في آخره) وقرأ أبو هريرة، ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وقرأ بن مالك ﴿مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ،جعله فعلاً ماضياً ويجوز في النحو ﴿مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بالرفع على معنى هو مالك ولا يقرأ به لأن القراءة سنة ولا تحمل على قياس العربية.

قوله تعالى:﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾جر بالإضافة والدين جر بإضافة اليوم إليه ، فإن سأل سائل فقال اللّه سبحانه وتعالى ملك الدنيا والآخرة الجواب في ذلك أن الدنيا قد ملكها اللّه وأقواماً فنسب الملك إليهم فلما كانت الدنيا يملكها اللّه تعالى ويملكها غيره بالنسبة لا على الحقيقة ، والآخرة لا يملكها إلا اللّه ولا مالك في ذلك اليوم غيره فخص بذلك .

قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ﴾ضمير المنصوب المخاطب كقولك إياك كلمت، الثوب لبست فإذا أضمرت قلت إياه ولا يكون إلا منفصلا إذا تقدم فإذا تأخر قلت نعبدك ولا يجوز نعبد إياك، ولبسته ولا تقل لبست إياه، لأنك إذا قدرت على المتصل لم تأت بمنفصل.

قوله تعالى:﴿نَعْبُدُ﴾فعل مضارع، علامة مضارعته النون (وعلامة الرفع الضمة آخره)

قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ﴾الواو حرف نسق ينسق آخر الكلام على أوله ويشركه في إعرابه اسماً على اسم وفعلاً على فعل وجملةً على جملة وإياك نسق بالواو على الأصل، والتقديم في ﴿إِيَّاكَ﴾هنا لتخصيص العبودية في﴿إِيَّاكَ نعْبُدُ﴾وتخصيص الاستعانة في ﴿إِيَّاكَ نسْتَعِينُ﴾.

قوله تعالى:﴿نَسْتَعِينُ﴾ فعل مضارع وإنما ارتفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم وهو فعل معتدل(١).

قوله تعالى:﴿اهِدِنَا﴾(إهد) موقوف لأنه دعاء ولفظه ولفظ الأمر سواء والنون والألف اسم المتكلمين في موضوع نصب ولا علامة فيه لأنه مكني عند الكوفيين مجذوم

(١) - تفسير الشوكاني، ج١، ص٥ .

بلام مقدرة والأصل لتهدنا،والألف فيه ألف وصل لأنه من هدى يهدي هداية والله هاد والعباد مهديون.

قوله تعالى:﴿ الصِرَاطَ ﴾ منصوب مفعول ثاني تقول العرب هديت زيداً الصراط وإلى الصراط وللصراط بمعنى واحد كما قال تبارك وتعالى:﴿ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِى هَدَانَا ﴾[1].

وقال في موضع آخر:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[2]،فكل ذلك جائز وقد نزل به القرآن العظيم، وفي الصراط أربع لغات الصراط بالسين وهو الأصل وبالصاد لمجيء الطاء، بعدها بالزاي الخالصة وبإشمام الصاد الزاي كل ذلك قد قرئ به ومثله سندوق وصندوق وزندوق وعلامة نصبه فتحه الطاء ولم تنونه لدخول (الألف واللام) وشدد الصاد بالإدغام فيها ، وهذا ما يسمى بالتبدل الصوتي في علم اللغة الحديث.

قوله تعالى:﴿ الْمُسْتَقِيمْ ﴾نصب نعت للصراط وذلك أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه، ولا ينعت معرفة إلا بمعرفة ولا نكرة إلا بنكرة، فإذا جئت بالنكرة بعد المعرفة نصبته على الحال، كقولك مررت بالصراط مستقيماً وهذا صراط ربك مستقيماً وهو الحق مصدقاً[3].

قوله تعالى:﴿ صَرَاطَ ﴾نصب بدل من الأول وذلك أن البدل يجري على إعرابه ما قبله ، عبر النعت لا يكون إلا فعلاً أو مشتقاً منه والبدل لا يكون إلا اسماً ، وتبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة ، والمعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، كل ذلك صواب ويبدل الجزء من الكل ، والكل من الكل ، وقد يأتي بدل آخر يقال له بدل الغلط ، كقولك مررت بزيد عمر أردت بعمر فغلطت فقلت يزيد ثم تذكرت.

(١) - سورة الأعراف ، الآية ٤٣.

(٢) - سورة الشورى ، الآية ٥٢ .

(٣)- الكشاف – الزمخشري، ج١، ص٤ .

قوله تعالى:﴿الَّذِينَ﴾ جر بالإضافة الصراط إليه، ولا علامة للجر فيه لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد وكل ما صلح أن يكون خبراً لابتداء جاز أن يكون صلة الذي، ومن العرب من يقول جاءني الذون ومررت بالذين، وقابلت الذين.

قوله تعالى:﴿أَنعَمْت﴾ فعل ماضي والتاء اسم الله تبارك وتعالى وهو رفع وقاعدة ذلك أن لكل (تاء إذا خاطبت مذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة، وتاء النفس مضمومة.

قوله تعالى:﴿عَلَيْهِمْ﴾، على حرف جر وتكتب بالياء لأن ألفها تفسير مع المكني ياء نحو عليك وإليك ولديك ، وهي المنطوقة ألف أعني لفظاً كقولك على زيد ولدي زيد ومن العرب من يقول جلست إلاك يعني إليك وعلاك درهم ، يريدون عليك والهاء والميم جر بعلى[1].

قوله تعالى:﴿غَيْرِ﴾ نعت للذين والتقدير صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أي اليهود.

قوله تعالى:﴿المَغْضُوبِ﴾ جر بغير لأن الإضافة على ضربين إضافة اسم إلى اسم أو إضافة حرف إلى اسم المغضوب عليهم اليهود.

قوله تعالى:﴿وَلاَ﴾ حرف نسق (لا) قيل صلة والتقدير والضالين.

قوله تعالى:﴿الضَآلِينْ﴾نسق على المغضوب عليهم وهم اليهود والنصارى، وشددت اللام في الضالين لأنهما لامين،أدغمت الأولى في الثانية ومد الألف من الضالين لالتقاء الساكنين نحو دابة[2]،وفي هذا التحليل وردت عناصر الدلالة اللغوية بكلياتها، بداية من الأصوات والأبنية والتراكيب ونظام الجمل، فهذه النصوص القرآنية التي تستوعبها فاتحة الكتاب التي جاءت مكتملة المباني والتراكيب والمعاني.

(١)- التحرير والتنوير لابن عاشور ج١.

(٢)- المرجع السابق نفس ج١، ص٣ .

ثانياً: الوظائف ونظام الجمل

بسم	الله			الرَّحمن الرَّحيم		
جار ومجرور	مضاف إليه				نعت	نعت
الحَمْدُ	للّه	ربِّ	العَالَمينَ	الرَّحمن الرَّحيم		
مبتدأ	جار ومجرور	خبر (م)		نعت	مضاف إليه	نعت	نعت
مَالك	يَوْم	الدِّين	إيَّاكَ	نَعْبَدُ		
نعت	مضاف إليه	مضاف إليه		مفعول به مقدم	فعل مضارع مبني على الضم		فاعل نحن
و	إيَّاكَ	نَستَعينَ		اهدنَا			
واو عطف	مفعول به	فعل مضارع مرفوع بالضم		فاعل نحن	فعل أمر	نا مفعول به	فاعل أنت
الصِّرَاطَ	المَستقيمَ	صرَاطَ	الَّذينَ	أنعمتَ	عَليهمَ		
مفعول به ثان	نعت	بدل		مضاف إليه	فعل ماضي مبني على السكون	ت فاعل	جار مجرور
غير	المَغضُوب	عَليهمَ	وَ	لاَ	الضَّالين		
بدل	مضاف إليه	جار ومجرور		وعطف	حرف نفي		معطوف

وفي ختام هذا المبحث: نجد أن هذه السورة احتوت على عدد من الجمل الاسمية والفعلية، والمفعول المقدم، وعلى المجرورات سواء كان بحرف الجر أو الإضافة، أو التوابع من نعت وعطف وبدل، مثل الجملة الاسمية الحمد فهي مبتدأ لخبر محذوف الجملة الفعلية التي بدأت بالفعل المضارع المرفوع والفاعل تقديره نحن، كذلك فاعل نستعين تقديره نحن، وفاعل اهدنا المحذوف وتقديره أنت ونا مفعول أول والصراط مفعول ثاني، الجملة الفعلية أنعمت عليهم فعل وفاعل وتقدم المفعول على الفاعل وجوبا في إياك نعبد وإياك نستعين، فاحتوت السورة الكريمة على التركيب في عناصره المختلفة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على دور السياق في بيان الدلالة[1] فكانت وظائف الجمل .. التي احتوت على الفعلية نعبد نستعين اهدنا أنعمت (والوظائف النحوية لها أثر في المعاني الدلالية)[2] من الفعلية والاسمية والابتداء وغيرها.

وكانت الاسمية في اسم الجلالة الله والصفات (الرحمن الرحيم المستقيم واسم الفاعل (مالك) والتقديم والتأخير (إياك نعبد وإياك نستعين) والترتيب الطبيعي للجملة في اهدنا الصراط المستقيم وأنماط الجمل المتمثلة في الجمل التقريرية (الحمد لله رب

(١)- التطور الدلالي، عودة خليل عودة، ص ٨٢ .

(٢)- علم الدلالة، أحمد مختار، ص ١٣ .